International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance, Vol. 5 No. 2 (2024) 102-135
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

واقع هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني: دراسة مقارنة مع التجربة الماليزية

The Challenges of Institutional Ijtihad in Islamic Finance: Causes and Potential Solutions

Athari Zaif Ullah [1], Muhammad Amanullah[2], Bouhedda Ghalia[3]

[1,2,3] AbdulHamid AbuSulayman Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia
Email: atharizaif2012@gmail.com [1], amanullah@iium.edu.my [2], bouhedda@iium.edu.my[3]

الملخص

يهدف هذ البحث إلى دراسة واقع هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني: دراسة مقارنة مع التجربة الماليزية. لقد تعتبر أداة واقع الرقابة الشرعية صيغة فقهية وصبغة اقتصادية وصياغة مصرفية جديدة. فالبنك الإسلامي الأفغاني يتضمن هيئة الرقابة الشرعية التي تراجع وتقيم العمليات المالية والمنتجات المصرفية لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية. تم التركيز في هذا البحث على بيان تعريف الرقابة الشرعية لغة واصطلاحًا، مع المقارنة التقويمية بين هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني وهيئات الرقابة الشرعية في بنك إسلام الماليزي وبعض المصارف الإسلامية الماليزية الأخرى. وقد ذكر الباحثون في هذه الدراسة النقاط المشتركة والنقاط المختلفة بين التجربتين. لقد اتبع الباحثون في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي النقدي لدراسة آراء العلماء في الموضوع ومناقشتها. كما اعتمدوا على الدراسة الميدانية، وذلك عن طريق المقابلة الشخصية مع المتخصصين في هذا المجال. توصل هذا البحث إلى نتائج، منها: يظهر أنّ هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني ليس لها نظام رقابي قوي يتماشى مع التطورات العالمية المعاصرة؛ لكي يؤدي إلى تنظيم وإنجاح الاجتماعات واتخاذ القرارات بإطار قانوني متطور؛ وذلك لدعم فاعلية البنك ويعزز مصداقيته؛ كما أنه لا توجد هناك التشريعات القانونية التي تدعم الهيئة الشرعية؛ ويوجد تفاوت فاحش بين الهيئات الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية، وذلك من حيث الإلمام بمعرفة اللغات العلمية من العربية والإنجليزية، وعدد الاجتماعات الدورية، وكيفية تعيين الأعضاء، ومن حيث قدم التجربة وحداثتها. إضافة إلى ذلك، هناك تشابه في تخصصات أعضاء الهيئتين وأداء مهامها، حيث تشكل الهيئة الشرعية في كلتي التجربتين من علماء الشريعة الإسلامية. ومن أهم التوصيات التي توصل إليها هذا البحث هي: ضرورة إنشاء علاقات وثيقة بين البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية حتى يتمكن البنك الإسلامي الأفغاني من تبادل المعرفة والاستفادة من خبراتها في مجال الرقابة الشرعية.

الكلمات المفتاحية: *واقع الرقابة الشرعية، المقارنة التقويمية، البنك الإسلامي الأفغاني، التجربة الماليزية.*

Abstract

This research aims to examine the status quo of Shariah supervisory boards in the Afghan Islamic Bank: A comparative study with the Malaysian experience. Shariah supervisory oversight is considered a juristic formulation, an economic complexion, and a new banking framework. The Afghan Islamic Bank incorporates a Shariah supervisory board that reviews and evaluates financial operations and banking products to ensure compliance with Islamic law. This research focused on elucidating the definition of Sharia Supervision in both linguistic and technical terms, with a comparative evaluation between the Sharia supervisory Board of the Afghan Islamic Bank and the Sharia Supervisory Board of the

Islamic Bank of Malaysia and some other Malaysian Islamic banks. Researchers in this study have outlined commonalities and differences between the two experiences. The researchers employed an inductive approach and analytical-critical method to study scholars' opinions on the subject and discuss them. Additionally, they relied on field research, conducted through personal interviews with specialists in the field. This research concludes several findings, including: the absence of a robust regulatory system for Shariah supervisory boards in the Afghan Islamic Bank that aligns with contemporary global developments, to facilitate the regulation and success of meetings and decision-making within a sophisticated legal framework, thus supporting the bank's effectiveness and enhancing its credibility. Moreover, there is a lack of legal legislation supporting the Shariah board, and there is a significant disparity between Shariah boards in the Afghan Islamic Bank and Malaysian Islamic banks regarding familiarity with scientific languages such as Arabic and English, the frequency of meetings, member appointment procedures, and the maturity of the experience. Furthermore, there are similarities in the specializations of board members and their performance tasks, as Shariah boards in both experiences consist of Islamic jurisprudence scholars. One of the most important recommendations reached by this research is the necessity of establishing strong relationship between the Afghan Islamic Bank and Malaysian Islamic Bank. This would enable the Afghan Islamic Bank to exchange knowledge and benefit from their expertise in the field of Sharia supervision.

Keywords: *Shariah supervision reality, comparative evaluation, Afghan Islamic Bank, Malaysian experience.*

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة وأفضلها والتسليم وأتمه على سيد المرسلين، سيدنا ونبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد!

فإنّ المؤسسات المالية بما في ذلك المصارف الإسلامية تحتل موقعًا أساسيًا في الهيكل الاقتصادي، والحفاظ على مقومات الاقتصاد يقتضي العناية بهذه المؤسسات، حيث يؤدي اضطرابها أو ضعفها إلى تشويش وضعف في اقتصاد الدولة، مما يتسبب في تأثير سلبي على مستوى المعيشة في المجتمع.

تُعد المصارف الإسلامية إحدى الأدوات الداعمة للاقتصاد الإسلامي بفعالية في التنفيذ العملي، حيث تُعتبر الخدمات المصرفية الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار والأنشطة المصرفية أحد أركان البنية التحتية للتمويل الإسلامي. إن هذه الخدمات تشكل أداة أساسية ضمن مجموعة الوسائل التي تُظهر فعالية هذا النظام، وتُعد واحدة من السمات البارزة لتطبيقاته في المجتمع الإسلامي، بحيث تساهم في بناء اقتصاد إسلامي يتجسد على أرض الواقع[1].

فكرة تأسيس المصارف الإسلامية تقوم على أساس ممارسة أنشطتها المصرفية وفقًا للخدمات المصرفية الإسلامية، متجنبة استخدام الفائدة الربوية التي تعتمد عليها البنوك التجارية التقليدية. يُعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة تمويل تتسم بالامتثال بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع جوانب خدماتها المصرفية، بما في ذلك التمويل والاستثمار والمنتجات

[1] محمد محمد سادات، "المسؤولية المدنية للمصارف الإسلامية عن أعمال هيئات الرقابة الشرعية"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، (الإمارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة)، المجلد 13 العدد الخاص ديسمبر 2016م، ص57.

المالية التي يوفرها لعملائه، ويلبي مختلف احتياجات التمويل الخاصة بالعميل من خلال توفير العديد من الخيارات مثل: المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة. يخضع المصرف ككيان مالي للإشراف والرقابة من قبل البنك المركزي[2].

ولا مراء في أن المصارف الإسلامية شيء جديد وتجربتها تجربة فتيئة، وقد جاءت نشأتها تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدًا عن الربا. ونتيجة لذلك، أُجريت أولى تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي بعد عدة سنوات هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" بمركز ميت غمر، محافظة الدقهلية، بمصر، والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار، عام 1963م. ورغم محدودية هذه التجربة فقد أثبتت نجاحها من خلال فروعها التسعة في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية. ولأسباب سياسية أساساً، لم تستمر هذه التجربة الرائدة، وتمت تصفيتها وانتقال أصولها في النهاية، عام 1967م[3].

وفي السبعينات أصبحت المصرفية الإسلامية حقيقةً واقعةً، وبدأت عملية تأسيس المصارف الإسلامية تتزايد عاماً بعد عام. تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر (1971م) ليعمل في النشاط المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ثم تأسس البنك الإسلامي للتنمية في جدة عام 1975م. تلا ذلك إنشاء العديد من المصارف الإسلامية، بما في ذلك بنك دبي الإسلامي الذي أُسس في عام 1975م كأول بنك إسلامي خاص متكامل. بالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس بيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي السوداني في عام 1977م، وبنك البحرين الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني تم تأسيسهما في عام 2978م، وبنك فيصل الإسلامي المصري في عام 1979م، وبعد هذه البنوك تم إنشاء بنوك إسلامية أخرى[4].

ومن هذا المنطلق الأساس، كان البنك الإسلامي الأفغاني، الذي تأسس حديثًا، في البداية يُعرف باسم "باختر بانك"، وقام بتقديم خدمات في مجال المصرفية التقليدية من العام (2009م) إلى العام (2016م). ومن ثم، أرادت اللجنة المختصة به تحويل هذا البنك إلى مؤسسة مصرفية إسلامية. في إبريل من العام (2018م)، بدأ البنك تقديم خدماته المصرفية والاستثمارية للأفراد وفقًا للضوابط والقوانين الشرعية الإسلامية.

ويمكن القول بأن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية تعد ضرورة حيوية لها، إذ تمثل الأداة الصحيحة لتوجيه سير أعمالها وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ولها الدور الهام في الحفاظ على هويتها الإسلامية وتنظيم نشاطها المصرفي بطابع شرعي. ولذلك، هي الميزة الأساسية التي تميزها من المصارف الربوية. وبشكل خاص فإن ضرورتها مبرمة في دولة مثل أفغانستان، حيث تعاني البلاد من تداعيات الحروب والدمار الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، مما أدى إلى تخلف

---

[2] انظر: المصدر السابق، ص57-58.

[3] انظر: شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، (الأردن: دار النفائس، ط1، 1433هـ/2012م)، ص12.

[4] انظر: المصدر السابق، ص13-15.

شامل في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاع المصرفي وخاصة المصارف الإسلامية. فإنها شيء جديد وتجربتها فيها تجربة حديثة، مما يجعل الحاجة ماسة إلى الرقابة الشرعية التامة، ليكون بذلك واقع المصارف الإسلامية مطابقاً لإعلان أنها إسلامية.

وفي ذات السياق، أنّ تحقيق هوية البنوك الإسلامية وأحد أسباب نجاحها هو إتباعها لأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها، وهو ما يتحقق من خلال وجود جهة تعمل دوماً على إشراف ومراقبة استمرار تطبيق المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الجهة هي هيئة الرقابة الشرعية الفعّالة[5]، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضْع أسس قوية للرقابة الشرعية كما تمت ممارسة مثل هذه الرقابة الشرعية القوية بماليزيا؛ ولذلك، يستهل البحث بدراسة الرقابة الشرعية فيه وتقويمها على ضوء تجارب الدول المتطورة في مجال المصرفية والرقابة الشرعية، والتي منها ماليزيا، وذلك لكي تستطيع هيئة الرقابة الشرعية الإشراف على البنك الإسلامي الأفغاني على وجه حسن، فكان لزامًا أن تُقدَّم دراسات تقيّم الرقابة الشرعية في هذا البنك وتبين ضوابطها الشرعية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنّ هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني ليس لها نظام رقابي ملائم يتوافق مع المعايير العالمية المعاصرة، مما يؤثر على فاعلية البنك الإسلامي الأفغاني وتطوير كفاءة الهيئة واستقلالها. كما تتمثل مشكلة البحث في عدم تمكين هيئة الرقابة الشرعية من القيام بمهامها الحقيقية، حيث يقتصر دورها على الإجابة عن الاستفسارات دون منع المخالفات الشرعية، مما جعل رقابتها صورية لا حقيقية، وهذا ناتج من كونها خاضعة لقرارات إدارة البنك مباشرة[6]. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الهيئة من قلة الخبرات بين أعضائها ومن عدم شفافية البنك الإسلامي في تقديم التقارير المالية وتوضيحها للهيئة، مما يؤثر على الثقة في أداء مهام الهيئة.

كذلك، تواجه البنية التحتية في أفغانستان ضعفاً قد لا يدعم الأنشطة المالية والمصارف الإسلامية بشكل كافٍ. كما أن الأوضاع الأمنية غير المستقرة في البلاد تشكل خطراً على استقرار الهيئات المالية وتؤثر على قدرتها على تنفيذ الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني[7]. كل ذلك يؤثر سلبيا على أداء مهام الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني والإشراف عليه بشكل فعّال. تتناول الدراسة الحالية بالمقارنة العرض التحليلي الشرعي لمباحث

---

[5] محمد سادات، **المسؤولية المدنية للمصارف الإسلامية عن أعمال هيئات الرقابة الشرعية**، المرجع السابق، ص60.

[6] محراب الدين حميدي، "مهام هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أفغانستان أُنموذجا"، (بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة صباح الدين الزعيم تركيا، 2021م)، ص2.

[7] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع محب الله شريف المستشار الشرعي في البنك الإسلامي الأفغاني في يوم الأحد تاريخ 2023/08/13.

إمكانية تطوير دور هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني في أداء مهامها ومسؤولياتها تجاه أعمالها وعملياتها وقراراتها بعدالة وشفافية أكثر دقة وضبطاً بالاستفادة من التجارب العالمية الواعدة تحديداً بالتجربة الماليزية.

أسئلة البحث

سيحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية التي تشكل إطار البحث، وهي:

1. ما هي الرقابة الشرعية ودورها في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية؟
2. ما واقع هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني؟
3. كيف تتم مقارنة تجربة هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني مع التجربة الماليزية؟

أهداف البحث

إنّ أهداف البحث تتبيّن في النقاط الآتية:

1. التعريف بالرقابة الشرعية، وبيان دورها في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية.
2. توضيح واقع الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني.
3. تحليل مقارنة تجربة هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني مع التجربة الماليزية.

حدود البحث

وفي ظاهر الأمر يبدو عنوان هذا البحث واسعاً، لكنه في الواقع ليس كذلك، وإنما يُعنى فيه بدراسة واقع هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني مع مقارنتها مع التجربة الماليزية، وذلك يقتضي اقتصار البحث حول محورين؛ وهما:

مكانياً: هذا البحث يتعلق بأفغانستان، وخاصة بالبنك الإسلامي الأفغاني، ويتعلق أيضا بماليزيا، وخاصة ببنك إسلام الماليزي، وذلك بمقارنة هيئة الرقابة الشرعية في هذين المصرفين، فلا نتعرض للمصارف الأخرى إلا للضرورة.

زمانياً: يتناول هذا البحث تقييم واقع هيئة الرقابة الشرعية في تجربة البنك الإسلامي الأفغاني منذ نشأته 2017م إلى الوقت الحالي 2024م وذلك لتتبع مسار واقع التطور الرقابي في المصرف. بناء على ذلك، تدور الدراسة حول البنك الإسلامي الأفغاني، حيث يركز الباحثون في بيان واقع هيئة الرقابة الشرعية في هذا البنك، وتقويمها، ثم

مقارنتها مع هيئة الرقابة الشرعية في بنك إسلام الماليزي وبعض المصارف الإسلامية الأخرى كبيت التمويل الكويتي بماليزيا.

منهج البحث

يعتمد الباحثون في إنجاز هذا البحث الموجز على منهجي الدّراسة، كما يلي:

أوّلاً: منهج الدّراسة النّصية؛ وهي الدّراسة المكتبية لجمع المعلومات لهذا البحث بالرجوع إلى الكتب التّراثية والمراجع الحديثة، ويتم ذلك باستخدام المناهج الآتية:

أ. **المنهج الأول:** المنهج الاستقرائي؛ من خلال المنهج الاستقرائي، سيقوم الباحثون بتتبع وجمع المادة العلمية التي يتطلبها إنجاز البحث، وسرد المعلومات المتعلّقة بالجوانب النّظرية في الموضوع، وجمع آراء الفقهاء وتتبعها وجمع البيانات والأبحاث الملائمة لطبيعة الموضوع، من الكتب المعتبرة، والمقالات، والمجلات، والتقارير الرسمية التي تتعلق بالرقابة الشرعية.

ب. **المنهج الثاني:** المنهج التحليلي النقدي؛ يقوم الباحثون بتحليل صور المسائل والمعلومات المتعلقة بالموضوع لبيان حقيقته ومناقشة هذا الموضوع في ضوء التجربة الماليزية. وفي هذا المنهج يسعى الباحثون إلى دراسة تقويمية لآراء العلماء بمناقشتها، ومقارنتها، ونقدها، وتحليلها.

ثانياً: منهج الدّراسة الميدانية؛ سيقوم الباحثون بإجراء المقابلات الشخصية مع الخبراء الشرعيين والمتخصصين في مجال هذا البحث، ومع أفراد المجتمع الأفغاني، وذلك عن طريق استخدام الأسئلة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، للكشف عن مدى رؤية المتخصّصين في هذا المجال.

الدراسات السابقة

إن واقع الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني صار موضع اهتمام هذا البحث، وقد تعرض بعض العلماء للتأليف فيها بصورة غير مستقلة في قسم من كتبهم. ومن الدراسات التي يستعان بها في دراسة هذا الموضوع في ضوء التجربة الماليزية والتي تمكن الباحثون من الاطلاع عليها ما يلي:

بحث علمي لمحمد يونس الإبراهيمي بعنوان: "**حوالة البنوك: أحكامها وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي والقوانين الأفغانية**"، مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله في الجامعة ننجرهار في أفغانستان، وقد تكلّم الإبراهيمي

في الفصل الثاني من رسالته عن تاريخ البنوك في أفغانستان، كما تكلم في جزء من هذا الفصل عن الرقابة الشرعية في المصرفية الإسلامية في أفغانستان بصورة مختصرة، ولكنه لم يتكلّم عن واقع الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني في ضوء التجربة الماليزية، سيقوم الباحثون بدراسة هذا الجانب.

رسالة علمية لمحراب الدين حميد بعنوان: **مهام هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية: أفغانستان أنموذجاً**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة صباح الدين الزعيم، إسطنبول، تركيا، وتكلّم فيها الكاتب في الفصل الرابع من رسالته عن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الأفغانية بشكل عام، ويمكن للباحثين أن يستفيدوا منها، إلا أنّ المؤلف لم يكتشف واقع الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني في ضوء التجربة الماليزية، سيحرص الباحثون ببيان هذا الجانب.

المبحث الأول: تعريف الرقابة الشرعية

الرقابة الشرعية مركب إضافي متشكل من كلمتين، "الرقابة" و"الشرعية"، يتوقف فهم معناه على معرفة معنى كل واحد من جزئيه؛ لذلك فالباحث يُعرِّف أولاً مصطلح "الرقابة" في اللغة والاصطلاح، ثم يُعرِّف "الشرعية" متبعًا ذلك ببيان تعريف الرقابة الشرعية كمصطلح مستقل معروف في المصارف الإسلامية. يتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب وهي: المطلب الأول: تعريف الرقابة في اللغة والاصطلاح؛ المطلب الثاني: تعريف "الشرعية" في اللغة والاصطلاح؛ والمطلب الثالث: تعريف الرقابة الشرعية.

المطلب الأول: تعريف الرقابة في اللغة والاصطلاح

تعريف الرقابة في اللغة: أورد ابن فارس كلمة "الرقابة" ضمن مادة (رَقَبَ)، وقال: "إن الراء، والقاف، والباء، أصل واحد مطرد، يدلُّ على انتصاب لمراعاة شيء، ومن ذلك الرقيب، وهو الحافظ، ومنه تقول العرب: رقبت أرقب رقبة. والمرقَب: هو المكان العالي الذي يقف عليه الناظر والرقيب لينظر منه إذا أراد مراعاة شيء يحتاج إلى حراسته"[8]. ولكلمة "رَقَبَ" معان متعددة قد ذكرت في المعاجم العربية المعتبرة ومن أكثر هذه المعاني مناسبة لما نقصد به، كما يلي:

1. الانتظار والترصد: يقال: رقبه أي انتظره وترصده، وتستعمل كلمة الرقابة بالكسر والضم والفتحة، كما يقال: رَقَبَهُ رِقْبَةً ورِقْبانًا بكسرهما، ورُقوبًا بالضم، ورَقابة ورَقوبًا ورَقبة بفتح هذه الكلمات، وترقبه وارتقبه، بمعنى انتظره وترصده، والرقيب هو المنتظر، والترقب والارتقاب بمعنى الانتظار[9].

---

[8] . أحمد ابن فارس الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ/1999م)، ص481.

[9] . محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "رقب" (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1419هـ/1999م)، ج5، ص424.

2. الحفظ والرعاية: فكلمة "رقب" مأخوذ من "الرقيب" بمعنى الحفظ، كما يقال: رقبه أي حفظه، وأرقب فلانًا في أهله أي أحفظه فيهم، وهو اسم من أسماء الله الحسنى بمعنى: وهو الحافظ الذي لا يغيب عنه ولا يخفى عليه شيء[10].
3. الحراسة: وهذا كما يقال: رقب الشيء يرقبه وراقبه مراقبة ورقابًا، بمعنى حرسه، ورقيب القوم هو حارسهم، وهو الذي يشرف على مرقبه ليحرسهم[11].
4. الإشراف والعلو: يقال: ارتقب المكان، ومعناه أشرف عليه وعلا، والمرْقَبُ والمرْقَبَة: الموضع المشرف العالي الذي يرتفع عليه الرقيب، والجمع مراقب، وهو: ما ارتفع من الأرض[12].
5. الأمانة: إذ الرقيب: هو الأمين[13].

وختامًا للحديث عن المعاني اللغوية للرقابة، يرى الباحثون أن المعنى الأقرب لموضوع هذا المقال هو المراقبة والإشراف والحفظ، وهذا ما يريد الباحث أن يصل إليه من خلال هذه الدراسة الحالية؛ لأنها هي الخصال الحميدة والمطلوبة التي وردت في تعريف الرقابة، والتي يؤمل أن تُطبَّق في تعاملات المصارف والمؤسسات المالية العامة؛ حتى تكون هذه الأموال محفوظة ومصونة.

تعريف الرقابة في الاصطلاح: لا يخفى أن الرقابة بالمعنى العام وبصفة عامة هي إحدى العناصر والوظائف الأساسية المنوطة بجهة الإدارة، ويُقصد بها في هذا المضمار: "التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة"[14]. فالرقابة في علم الإدارة تهدف أساسًا إلى مساعدة الإدارة في التأكد من تحقق الأهداف المعتمدة وإنجازها، فهي عملية تتضمن وجود خطط وأهداف، ولا يمكن لأي مدير ولا يسع له تنفيذ الرقابة ما لم تكن الخطط رُسِمت والأهداف قد حدِّدت، ومن ثم علم أن موضوع الرقابة: هو اكتشاف نقاط الضعف والأخطاء من أجل تصحيحها وتقويمها ومنع تكرارها، والحاجة إليها ماسة وقائمة ما دام احتمال الخطأ في التنفيذ موجودًا، وهي تمارس على كل شيء: من الأشياء والأفراد والأعمال[15].

وقد عرف العلماء الرقابة في الاصطلاح بعدد من التعريفات، ومن أبرزها ما يلي:

---

[10] . المصدر السابق، ج5، ص279.

[11] . محمد بن محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (بيروت: دار ليبيا للنشر والتوزيع، د.ط، 1386هـ/1966م)، ج1، ص274-276، مادة "رقب".

[12] . محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب**، حرف الراء، قول رقب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، د.ت)، ج5، ص279؛ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، من مادة رقب (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ/2005م)، ص90-91.

[13] . محمد بن محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (بيروت: دار ليبيا للنشر والتوزيع، د ط، 1384هـ/1966م)، ج1، ص274-276، مادة رقب.

[14] . عبد الباري مشعل، "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآليات العمل"، **المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين**، (د.ط، 2004م)، ص6.

[15] . محمد فداء الدين بهجت، "نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية"، **مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي**، ج3، العدد2، (1994م)، ص24؛ عبد الباري مشعل، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآليات العمل، ص6.

1. عرفها حمزة عبد الكريم حماد بأنها عبارة عن "تقدير إنجازات العاملين؛ لبيان مدى تحقيقها لأهدافها، وأسباب النجاح أو الفشل المتصلة بها، تمهيدًا للتعامل معها بما يصلح من شأنها[16].
2. وعرفها أيضًا محمود محمد علي محمود إدريس وقال: "يُقصد بها متابعة وفحص وتحليل جميع الأعمال والتصرفات والمسالك التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات"[17].
3. كما عرفها طارق المجذوب بأنها "هي عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المبتغاة، والكشف عن معوقات تحقيقها، والعمل على تذليلها في أقصر وقت ممكن"[18].
4. وقد عرفها فوزي حبيش، بأنها: "عملية مستمرة تستهدف التأكد من قانونية نشاط الإدارة، ومدى مطابقته للغاية المرسومة في حدود الوقت المعين، والتكاليف المقررة والنتيجة المرجوة، وذلك ضمن مبررات وجود الإدارة، ألا وهي الصالح العام"[19].
5. وعرفها عوف محمود الكفراوي، أن الرقابة: "هي حق يخول صاحبه سلطة إصدار القرارات اللازمة لإنجاح المشروعات، كما قد تحمل معنى الوصاية من جانب سلطة أعلى لغرض حدود وقيود معينة تؤدي إلى أهداف التنظيم الإداري الذي يتطلبه المشروع"[20].
6. وعند عمر الشوبكي الرقابة "هي عبارة عن وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقق الأهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد"[21].

والذي يترجح لدى الباحثين ويميلون إليه كما رجحه حمزة عبد الكريم حماد هو التعريف الأخير؛ لأنه مختصر، وواضح، وسهل الفهم لمعنى المراد من الرقابة ومقصدها، ومحدد لماهية الرقابة. أما التعريفات الأخرى فلا تخلو من تطويل مخل للفهم أو تخصيص غامض لفهم معنى المراد من الرقابة.

---

[16] . حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، (عمان: دار النفائس، ط1، 1426هـ/2006م)، ص28.

[17] . محمود محمد علي محمود إدريس، **الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا وبنك إسلام الماليزي**، (جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ط1، 1435هـ/2014م)، ص22.

[18] . طارق المجذوب، **الإدارة العامة العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، د.ط، 2002م)، ص525-526.

[19] . فوزي حبيش، **مبادئ الإدارة العامة حالات تطبيقها في الإدارة اللبنانية**، (بيروت: ط2، 1987م)، ص69.

[20] . عوف محمود الكفراوي، **النقود والمصارف في النظام الإسلامي**، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ط2، 1408هـ)، ص227.

[21] . عمر الشوبكي، **دراسات وأبحاث مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة العامة في الأردن**، (عمان: معهد الإدارة العامة، د.ط، 1989م)، ص31.

المطلب الثاني: تعريف "الشرعية" في اللغة والاصطلاح

الشرعية في لغة العرب نسبة إلى الشَّرْع والشَّريعة والشِّرْعة، وهي كلها ألفاظ مترادفة من حيث معناه الاصطلاحي وفي كثير من معانيها اللغوية، فالشَّرْع والشِّرْعة لغة: الطريق الظاهر الذي يوصل منه إلى الماء، يقال: شرعت الإبل شرعًا وشروعًا: إذا وردت الماء، ويأتي أيضًا في اللغة بمعنى المذهب المستقيم[22].

وقد أطلقت كلمة الشرعية في القرآن الكريم على ثلاثة معاني، إما على الإظهار والبيان والتوضيح، أو على المذهب، أو على ما سنه الله لعباده. وقد تطلق ويراد بها البيان والإظهار والتوضيح[23]، كما في قوله تعالى: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾ [المائدة: جزء الآية 48]. كما تطلق أيضًا على المذهب المستقيم والملة، كما في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيْعَةٍ مِّن الأَمْرِ فَاتَبِعْهَا**﴾ [الجاثية: جزء الآية 18]. وتطلق كذلك على ما سنه الله تعالى لعباده، وشرع الدين أي سنه وبينه[24]، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**شَرَعَ لَكُمْ مِّنَ الدِّيْنِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ**﴾ [الشورى: صدر الآية 13].

والشريعة الإسلامية في الاصطلاح هي: الأحكام التي شرعها الله لعباده سواء أكان تشريع هذه الأحكام بالقرآن أم بسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير[25].

وعلى هذا فكلمة "الشريعة" بعمومها تطلق على الأحكام التي سنها الله تعالى لعباده، وهي بهذا المعنى عامة تشمل جميع الشرائع السماوية التي نزلت من جانب الله تعالى للناس على أيدي أنبيائهم، والشريعة الإسلامية بمعناها الخاص وعند الإطلاق يراد بها شريعة الإسلام التي نزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم[26].

المطلب الثالث: تعريف الرقابة الشرعية

مما لا شك فيه، أن الرقابة الشرعيّة من المصطلحات الجديدة المستحدثة، ومفهومها الاصطلاحي شيء جديد، ولدت مع نشأة البنوك والمصارف الإسلامية الجديدة بشكل معاصر، وهي تُعد إحدى المسائل التي تضع حدًا فاصلاً بين المصارف الإسلامية وغيرها؛ لأجل ذلك لم يأت العلماء والباحثون المتقدمون بتعريفها محددًا، حتى جاء العلماء والباحثون المعاصرون فعرّفوا هذا المصطلح في كتبهم وأبحاثهم بعدة تعاريف مختلفة؛ لذا تعددت التعريفات حول ماهيتها، ومن هذه التعريفات ما يلي:

---

[22] . محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "رقب" (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1419هـ – 1999م)، مادة "شرع".

[23] . علي بن محمد بن علي الجرجاني، **معجم التعريفات**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ. تحقيق: إبراهيم الأبياري)، ص167.

[24] . المعجم الوسيط، مادة شرع: ص479.

[25] . عبد الكريم زيدان، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، (بيروت: مكتبة الرسالة، ط11، 1410هـ/1989م)، ص34.

[26] . أنظر: أحمد محمد لطفي أحمد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، (القاهرة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ط1، 2013م)، ص16.

تعريف الأستاذ محمد عبد الحكيم الزعير: حيث عرف الرقابة الشرعية بأنها: "التحقق من تنفيذ الفتاوى الصادرة عن جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الأحكام الشرعية"[27]. يتضمن هذا التعريف أهمية ضمان تنفيذ الفتاوى الصادرة عن الجهات المختصة بشكل صحيح. يشير التعريف إلى "جهة الاختصاص"، مما يعني أن هناك جهات معينة موثوقة ومسؤولة عن إصدار الفتاوى. هذا يعكس ذلك التخصص في الأمور الفقهية، حيث يتم اللجوء إلى العلماء والمفتين المؤهلين لتقديم الفتاوى بناءً على دراية عميقة بالشريعة الإسلامية. في حال وجود أعمال تخالف الأحكام الشرعية، يبرز التعريف أهمية إيجاد بدائل وصيغ مشروعة لتلك الأعمال. وإيجاد البدائل المشروعة يساعد في تجنب الحرام وتقديم حلول تتماشى مع القيم الدينية.

وقد عرف الدكتور حسين شحاتة الرقابة الشرعية تعريفا واضحاً، حيث عرفها بقوله: "متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد، والجماعات، والمؤسسات، والوحدات وغيرها؛ للتأكد من أنها تتم وفقًا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورًا، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل"[28].

يمكن تحديد بعض نقاط الضعف والنقصان في هذا التعريف، حيث استخدمت فيه عبارات عامة مثل "الأفراد، الجماعات، والمؤسسات، والوحدات وغيرها"، مما يجعله مفتوحًا للتأويل وغير محدد بدقة. يُفضل تحديد الجهات المعنية بوضوح. بالإضافة إلى ذلك، عبارة "الوسائل الملائمة المشروعة" غامضة ويمكن تفسيرها بطرق مختلفة، لذا يُستحسن تحديد هذه الوسائل أو تقديم أمثلة واضحة عليها. كذلك، ذكر في التعريف تقديم التقارير إلى الجهات المعنية دون توضيح من هي هذه الجهات، أو نوعية التقارير المطلوبة، أو كيفية استخدامها.

تعريف الدكتور أحمد العيادي: حيث عرف الرقابة الشرعية بأهدافها، فهي: "حفظ وتقويم العمل المصرفي الشامل وفق الأسس الشرعية للمعاملات والخدمات والعلاقات المصرفية بين المصارف بعضها مع بعض مما يؤدي إلى تنميتها، وحسن استثمارها"[29]. على الرغم من أنّ هذا التعريف يشير إلى أهداف متعددة، إلا أنه يعاني من بعض النقاط الضعيفة. فهو عام جدًا، وقد يكون من الأفضل توضيح مفهوم العمل المصرفي الشامل بشكل أكثر دقة من خلال

---

[27] . محمد عبد الحكيم زعير، "العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة المالية"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي**، (العدد رقم 182، السنة الخامسة عشرة- محرم 1416هـ – الموافق مايو- يونية 1996م)، الحلقة الأولى، ص43؛ محمود إدريس، **الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا، وبنك إسلام الماليزي**، ص22.

[28] . حسن يوسف داود، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996م)، ص15، وقد أشار إلى الدكتور حسين حسين شحاتة في مؤلفه بـ"المراجعة والرقابة بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي"، (د. ن.، ط4، 1411هـ)، ص93.

[29] . حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، ص30؛ وقد أشار إلى الدكتور أحمد العيادي، درسية مادة الرقابة المصرفية والشرعية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، (عمان: الأردن، غير منشور)، ص1.

تحديد الأنشطة المصرفية المحددة التي يتم حفظها وتقويمها. كما أن هناك تكرارًا في الكلمات المستخدمة، مثل "حفظ وتقويم" و"تنميتها، وحسن استثمارها"، حيث تشير هذه العبارات تقريبًا إلى نفس المعنى، مما يجعله مكررًا.

تعريف الدكتور أحمد ذياب شويدح: حيث عرف الرقابة الشرعية بأنها: "توجيه نشاطات المصارف والمؤسسات والشركات ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية"[30]. ما يُعتبر نقطة ضعف في هذا التعريف هو عدم تحديد الأهداف بشكل واضح، حيث يتحدث عن التوجيه والمراقبة والإشراف، ولكنه لا يوضح الأهداف المحددة لهذه الأنشطة. من المهم توضيح أن الأهداف تشمل التأكد من تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وضمان الالتزام بالمعاملات الشرعية.

تعريف عبد الحميد محمود البعلي، عرف الرقابة الشرعية بأنها: "حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقًا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية"[31]. يرى الباحثون أن هذا التعريف ضعيف، حيث إنه لم يتطرق إلى المسؤوليات أو القيود التي قد تكون مفروضة على الهيئة الشرعية في ممارسة هذه السلطة المعينة. على سبيل المثال، لم يتم ذكر ما إذا كانت هناك حدود زمنية أو شروط معينة لممارسة هذه السلطة، كما لم يتم ذكر ما إذا كانت هناك ضوابط لضمان أن تكون الإجراءات المتخذة متوافقة تمامًا مع المبادئ والأحكام الشرعية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، أن هذا التعريف يرتبط بمفهوم الوكالة الشرعية في المصارف الإسلامية، ويحتاج إلى توضيح إضافي لكيفية تطبيق السلطة المعينة من قبل الهيئة الشرعية. هذا النقص يمكن أن يؤدي إلى الالتباس في فهم كيفية عمل الوكالة في المؤسسة المالية.

عرف الرقابة الشرعية المعيار رقم (2) بقوله: "الرقابة الشرعية هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والتقارير، وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم"[32].
تعريف شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، حيث عرفت الرقابة الشرعية بأنها: "التأكُّد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى"[33].

---

[30] . لطفي، **الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ص17؛ وقد أشار إلى أحمد ذياب شويدح، "دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة"، **مجلة الجامعة الإسلامية**، العدد11، ج2، (2003م)، ص7.

[31] . عبد الحميد محمود البعلي، "الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية"، **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، الذي عقد بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، 1425هـ)، ص25.

[32] . انظر: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسة المالية الإسلامية، المعيار الثاني.

[33] . هذا التعريف لشركة الراجحي المصرفية ورد على شبكة الإنترنت: www.alrajhibank.com.sa

ويرى بعض العلماء أن جميع تعاريف الرقابة الشرعية تضمنت ثلاثة محاور أساسية متكاملة، وذلك لإجراء عملية الرقابة الشرعية بشكل كامل، وهي:

أ. ركز في الجانب الوظيفي للرقابة واهتم بالأهداف التي تسعى عملية الرقابة إلى تحقيقها.

ب. اهتم بالرقابة من حيث تكميل وتوافر الإجراءات، صارفًا ومواليًا اهتمامه البالغ بالخطوات التي يتعين إجراؤها للقيام التام بعملية الرقابة.

ت. تعمق النظر إلى الأجهزة التي تقوم بعملية الرقابة، وتولى الفحص والمتابعة والمراجعة وجمع المعلومات اللازمة وتحليل النتائج[34].

وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ هذه التعريفات السابقة للرقابة الشرعية فيها خلل ونقائص، حيث إنّ بعضها مختصرة وبعضها الأخرى فيها الحشو والتطويل في أسلوب العمل؛ لأنّه يُشاهد فيها الخلط والمزج والتشابك بين عدة جهات تلعب دورًا أساسيًا في الرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة المزج بين الجهة القائمة بإصدار الفتوى الشرعي، والجهة القائمة على التأكيد من تنفيذ تلك الفتاوى والقرارات الشرعية، وبالتالي إما فيها الإيجاز المخل للفهم، أو الإطناب الممل.

لأجل ذلك، والذي يرجحه الباحثون ويرونه جامعًا ومانعًا ومختصرًا هو ما ذهب إليه حمزة عبد الكريم حماد في كتابه الموسوم بـ "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"، حيث اختار تعريف شركة الراجحي المصرفية[35]، وهو: "التأكُّد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى". وذلك لعدة أدلة أساسية كما يلي:

1- هذا التعريف واضح ومختصر وشامل لكلتي الهيئتين، هيئة الفتوى، وهيئة التدقيق الشرعي.

2- استخدم في التعريف عبارة "مطابقة أعمال المؤسسة الإسلامية" وهذه العبارة جامع أغنت عن الكثير من الكلمات والتفاصيل المذكورة في التعاريف الأخرى.

3- ميّز في هذا التعريف بين هيئة التدقيق الشرعي من جهة وهيئة الفتوى من جهة أخرى تمييزًا بليغًا واضحًا.

ويتضح من التعاريف السابقة للرقابة الشرعية أنها رغم اختلاف ألفاظها اتفقت على معنى واحد، وهذا الاتفاق يتخلص في الآتي:

أ. اتفقت هذه التعريفات على أن الهيئة جهاز مستقل داخل المصارف الإسلامية، تم إنشاؤه لتحقيق الهدف العظيم والغاية الأسمى من نشأة البنوك والمصارف الإسلامية، وهو التحقق من مطابقة أعمالها لأحكام الشريعة،

---

[34] . لطفي، **الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ص19.

[35] . حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، ص32.

وذلك يتحقق عن طريق مراقبتها وإبداء الرأي الشرعي في المعاملات المصرفية التي تعرض عليها من قبل إدارة المصرف، وإصدار الفتاوى الشرعية فيما يحال إليها من استشكالات واستفسارات، بل يجب ويلزم عليها التأكُّد من مدى التزام المصرف بتنفيذ الفتاوى الصادرة من قبل هيئة الفتوى وتطبيق ما يصدر عنها في هذا الشأن.

ب. اتفقت أيضًا على أن الرقابة الشرعية تُعد من إحدى أهم الأجهزة داخل المصرف الإسلامي، ووجودها من الضروريات اللازمة والشروط الأساسية لقيام المصرف الإسلامي، فهي عملية التي تتميز بها بين الاستثمارات الإسلامية وغيرها[36].

المبحث الثاني: تقييم الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني في ضوء التجربة الماليزية

يتناول هذا المبحث بيان تقييم الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني من خلال مقارنتها بالتجربة الماليزية، حيث يُعد هدفًا رئيسيًا للدراسة. يستعرض الباحثون في هذا السياق نتائج الدراسة الميدانية، مقارنًا بين أداء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني وتجارب بعض المصارف الإسلامية في ماليزيا. يهدف هذا التقييم إلى فهم مدى تأثير التجربة الماليزية على تطوير وتحسين هيكل وآليات الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني، وذلك بهدف تحقيق أفضل مستويات الامتثال للمبادئ الشرعية في نظامه المالي.

ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول: تقييم الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني، والمطلب الثاني: تقييم الرقابة الشرعية في التجربة الماليزية ونتائج الدراسة الميدانية، والمطلب الثالث: المقارنة التقويمية بين هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية.

المطلب الأول: تقييم الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني

من الواضح أن هيئة الرقابة الشرعية قد أصبحت هيكلاً فعّالاً داخل المصارف الإسلامية، حيث تتمتع بالقدرة على مراقبة جميع المعاملات المالية والمنتجات المصرفية بجدية داخل البنوك. على الرغم من نقص العدد في المراقبين الشرعيين الذين يمتلكون خبرة متميزة في المجالات الفقهية والاقتصادية والقانونية في المصارف الإسلامية في أفغانستان، إلا أن الهيئة تستمر في أداء رسالتها بكفاءة.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تفاصل وحقيقة المعاملات التي تجريها وتقوم بها هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني، مع التركيز بشكل خاص على المقارنة بين أداء إدارة الهيئات الشرعية في البنك الإسلامي

[36] . لطفي، **الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، ص20.

الأفغاني مع بنك إسلام الماليزي. يتم ذلك من خلال تحليل الأداء والفعالية في التنظيم والمراقبة، بغية فهم التفاعلات والاختلافات بين السياقين المصرفين.

أولاً: تقويم الأداء الإداري للهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الأفغاني

يتألف الهيكل الإداري لهيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني من ثلاثة أعضاء، بالإضافة إلى المستشار الشرعي المتخصص داخل البنك. ومن بين هؤلاء الأعضاء الثلاثة، سيتم تعيين أحدهم رئيسًا لهيئة الرقابة الشرعية لفترة تبلغ ثلاث سنوات. يتميز هؤلاء الأعضاء جميعًا بتخصصهم في دراسة الفقه وأصوله، مما يمكّنهم من أداء واجبات ومهام عضو هيئة الرقابة الشرعية بكفاءة. يُشدد على أن يكون العضو في الهيئة الشرعية ملمًا باللغة العربية، حيث يتطلب أداء الواجبات الشرعية القدرة على استنباط حكم القضايا من خلال فهم واستيعاب دقيق للغة العربية. كما يتعين عليه أن يكون قادرًا على التحقق من المقاصد الشرعية، وذلك من خلال قدرته على فهم السياق اللغوي وتحليله بشكل دقيق ومتقن[37].

وعلى هذا يمكن للباحثين ملاحظة ما يلي:

إلمام أعضاء الهيئة الشرعية باللغة العربية والإنجليزية: أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني يتمتعون بإتقان مناسب للغة العربية، لكن يعانون من النقص في فهم اللغة الإنجليزية التي أصبحت اليوم لغة رئيسية في المصارف الإسلامية. في وبالمقارنة مع نظرائه في الهيكل الإداري لهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية، خاصة في بنك إسلام الماليزي، نجد تميزًا ملحوظًا ومدهشًا في فهم العقود وتطبيقاتها. يرجع هذا التميز إلى معرفتهم بأسرار اللغة العربية، التي صاغتها أمهات الكتب الفقهية والتي لم يتم ترجمتها إلى الإنجليزية. ونظرًا لأن معظم المنتجات التمويلية الحديثة تُقدم باللغة الإنجليزية، يجب أن يكون العضو متقنًا لهذه اللغة. ومن الضروري أيضًا أن يكون أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني متقنين للغتين. والملاحظ أن أعضاء الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني يفتقرون إلى الإلمام الكافي باللغة الإنجليزية، وذلك، لعدم قدرتهم بهذه اللغة بشكل مطلوب، وهو الأمر الذي يقلل من قدرتهم على فهم واستيعاب المنتجات التمويلية الحديثة. يتعين على البنك الإسلامي الأفغاني اتخاذ إجراءات لتدارك هذا النقص وتعزيز مهارات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في استخدام اللغة الإنجليزية بشكل فعال.

فيما يتعلق بالتقييم والإتقان في مجال علوم الشريعة: فقد توصل الباحثون إلى أنّ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي الأفغاني يتمتعون بمهارات متقدمة في العلوم الشرعية واللغة العربية. ومع ذلك، يظهر أنّ هؤلاء العلماء ينقصهم المزيد من المعرفة في ميادين الاقتصاد والمحاسبة والقانون، بالإضافة إلى ضعف في فهم اللغة الإنجليزية والتقنيات

[37] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع محب الله شريف المستشار الشرعي في البنك الإسلامي الأفغاني في يوم الأحد تاريخ 2023/08/13.

المصرفية الحديثة. ويعتبر هذا نقصًا واضحًا، وللتغلب عليه، ينبغي توجيه اهتمام جاد إلى تطوير مهارات أعضاء الهيئة الشرعية في هذه المجالات.

فيما يتعلق بعدد أعضاء الهيئة الشرعية: يبلغ عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني ثلاثة[38]، بينما يتفاوت عدد أعضاء الهيئة الشرعية في العديد من المصارف الإسلامية في ماليزيا، باستثناء بيت التمويل الكويتي بماليزيا، حيث يتراوح بين أربعة، وخمسة، وسبعة، وتسعة[39]. إحدى الميزات البارزة لتعدد أعداد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية تكمن في دعمها لاتخاذ قرارات صائبة وحفظها من الوقوع في الأخطاء.

يرى الباحثون أن هذه النواقص التي تظهر في البنك الإسلامي الأفغاني ضئيلة للغاية في المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، وخاصة في بنك إسلام الماليزي.

ثانيًا: كيفية تعيين وشروط اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني

في الواقع، تقوم كل مؤسسة باختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقًا للمعايير والإطار القانوني المنصوص عليه في هيكلها الإداري، ويتفاوت الهيكل الإداري لكل مصرف بناءً على تصميمه الخاص. وفي نهاية المطاف، يتخذ البنك الإسلامي قرار اختيار أعضاء الهيئة الشرعية وفقًا للقوانين والأنظمة التي وضعها البنك.

من خلال المقابلة الشخصية التي أجريت مع المستشار الشرعي للبنك الإسلامي الأفغاني، تبيّن للباحثين أنّ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يتم اختيارهم من قبل الجمعية العمومية للبنك، حيث يُقترح شخص مؤهل من قِبل الجمعية العمومية للانضمام إلى الهيئة الشرعية للبنك المركزي. بعد ذلك، يصدر مجلس الرقابة الشرعية في البنك المركزي قرار التعيين[40]. لذلك يتضح أنّ هذا التعيين لا يتم إلا بموافقة مجلس الرقابة الشرعية في البنك المركزي الأفغاني (Central Bank of Afghanistan-DAB)، ولهذا يكون للبنك المركزي الأفغاني دور كبير في اختيار وتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في أفغانستان.

وفقًا لتصريح المستشار الشرعي للبنك الإسلامي الأفغاني الذي صرّح به للباحثين، ينبغي أن تتوفر في الشخص المرشح لشغل منصب عضو في هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني مجموعة من الشروط لضمان أهليته لتلك المهمة، وتشمل هذه الشروط ما يلي:

---

[38] المصدر نفسه.

[39] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع الدكتور أشروف شرف الدين، أستاذ مشارك في معهد المصرفية الإسلامية والتمويل في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وعضو هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الراجحي في يوم الأربعاء تاريخ 2023/04/30.

[40] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع محب الله شريف المستشار الشرعي في البنك الإسلامي الأفغاني في يوم الأحد تاريخ 2023/08/13.

يجب أن يتمتع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمؤهلات علمية وعملية متميزة، مع تخصص في فقه المعاملات المالية الإسلامية، وخاصة في أنشطة المصارف الإسلامية. كما يجب أن يكون الأعضاء قادرين على دراسة المسائل الشائكة في فتاوي المعاملات المصرفية الإسلامية بجدية للوصول إلى نتائج صحيحة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون العضو مؤمنًا ومكلَّفًا وقادرًا على أداء مهامه، وأن تتوافر فيه شروط الإفتاء، بما في ذلك العلم بوجوه القرآن والمعرفة بالأسانيد الصحيحة للسنة، وغيرها من الشروط الضرورية.

وكذلك ينبغي أن يتمتع عضو الرقابة الشرعية بكفاءة جيدة وفهم عميق لكيفية تطبيق القوانين واللوائح الصادرة عن البنك الإسلامي الأفغاني. كما ينبغي أن يكون ذو سمعة طيبة، وخبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات في العمل المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتحلى بمكارم الأخلاق، كالصدق، والإخلاص في جميع أعماله، وأن يكون مثالاً للتواضع، متبعًا للسنة النبوية المطهرة[41].

يرى الباحثون أنه، بالإضافة إلى الخصائص المشار إليها سابقًا، ينبغي لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية أن يكتسبوا مهارات كافية في اللغتين العربية والإنجليزية ليصبحوا أعضاء فعّالين في الهيئة. إنّ إتقان اللغتين يعد أمرًا ضروريًا ومطلوبًا، خصوصا الإلمام باللغة الإنجليزية مهم لمن يسعى إلى فهم كل ما يتعلق بالخدمات المصرفية الإسلامية ويريد التوصل إلى كل ما يكتب عن الخدمات المصرفية الإسلامية بهذه اللغة، حيث إنها أصبحت وحدها لغة رئيسية في مجال المصارف الإسلامية. ومن الواضح أنّ أهمية اللّغة الإنجليزية لهيئة الرقابة الشرعية لا تقلل أبدًا من مكانة اللغة العربية وأهميتها، إذ تظل اللغة العربية المفتاح الأساسي لفهم العقود المتعلقة بالمبادي الشرعية، التي تكمن في أعماق وبطون المؤلفات الفقهية.

ثالثًا: اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني

تنعقد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي الأفغاني بانتظام كل شهر؛ وعند الضرورة، يمكن للهيئة عقد اجتماعات إضافية في نفس الشهر، وذلك لمناقشة التطورات الحالية في المصرف واعتماد سياسات الاستثمار والتصديق على الحسابات النهائية وميزانيات البنك. يتم تحديد توقيت الاجتماعات الدورية حسب الحاجة، بدعوة من الإدارة التنفيذية للبنك، مع مراعاة توقيتات أعضاء الهيئة، بهدف تمكين الهيئة من التحضير لأي أسئلة قد تطرح في الاجتماعات العامة العادية[42].

[41] المصدر نفسه.

[42] المصدر نفسه.

ينعقد اجتماع الهيئة بحضور جميع أعضائها أو معظمهم، ويُعتبر الاجتماع قانونيًا، وتكون القرارات الصادرة من الهيئة ملزمة، شريطة أن يتلقى جميع الأعضاء الدعوة لحضور الاجتماع قبل موعد انعقاده بثلاثة أيام على الأقل. في حال عدم حضور جميع الأعضاء، يمكن عقد الاجتماع بحضور عضوين من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية[43].

بالإضافة إلى ذلك، يتخذ الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الأفغاني قراراتها المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية وصناعتها بالإجماع المطلق أو بالأغلبية، وذلك وسط غياب منهجية محددة لقواعد المقاصد والأحكام المصرفية التي تستند إليها هيئة الرقابة الشرعية. وعلى الرغم من غياب المنهجية المخصصة لتوجيه القرارات، يظل رئيس الهيئة له الوزن الفاعل في حالة تساوي الآراء، حيث يميل القرار إلى الجانب الذي يحظى بتأييد رئيس الهيئة.

وتتعامل الهيئة مع أي اختلاف في الآراء عن طريق إكمال محضر الاجتماع ببيان وجهة نظر الفرد المعارض، وذلك باستناده إلى دليل وتفسير مستند. ورغم وجود التباين في الآراء، يتم الإفصاح عنه فقط في محضر الاجتماع، دون إشارة إلى الخلاف في نص القرار نفسه. يجب على البنك الإسلامي الأفغاني الالتزام بقرارات الهيئة، حيث تعتبر هذه القرارات ملزمة، ويتوجب عليه الامتثال لها بدقة وفعالية[44].

رابعًا: خطة الهيئة الشرعية وطريقة عملها في البنك الإسلامي الأفغاني

لا شك أنّ لكل إدارة إجراءات محددة لأداء واجباتها التشغيلية. عند النظر في كيفية عمل هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني، يظهر بوضوح أنّ الهيئة قامت على الصعيد العملي بتنفيذ سلسلة من الأنشطة، مثل إصدار سلسلة من الندوات الفقهية ونشر البحوث حول المعاملات المصرفية وأساليبها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة بأداء دور هام في الوعظ والإرشاد، وتتخذ إجراءات لمواجهة أي مخالفات للأحكام الشرعية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الحديثة. ونتيجة لذلك، تلتزم هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي الأفغاني بأداء دورها الرقابي بشكل منظم، حيث تتبع خطوات مدروسة لتحقيق أهدافها بفعالية، وتتسم هذه الخطوات بالتنظيم والاتساق في ضمان تنفيذ واجباتها بشكل صحيح، وهذه الخطوات هي كما يلي:

إنّ أول إجراء تقوم به هيئة الرقابة الشرعية في بداية اجتماعاتها هو إجراء مناقشة كاملة حول المسألة المستفسر عنها مناقشة وافية للوقوف على حقيقتها ومدى صحتها، مُستعينةً في ذلك بمقدم الاستفسار وبمن ترى أهلًا للاستعانة في هذا الموضوع من المتخصصين. ثم تبحث الهيئة الشرعية عن الحكم الشرعي للموضوع المستفسر عنه أو المنتج من خلال ما دوّنه العلماء من الأحكام الفقهية وقواعد أصول التشريع لاستنباط الأحكام.

---

[43] المصدر نفسه.

[44] المصدر نفسه.

وتعتمد هيئة الرقابة الشرعية على أسلوب عادل في التواصل لإصدار حكم شرعي في المسألة المطروحة، بحيث إذا كان للمسألة المستفسر عنها حكم متَّفقٌ عليه بين الفقهاء بالجواز أو المنع أخذت الهيئة به. وفي حالة اختلاف آراء الفقهاء بخصوص المسألة، تقوم الهيئة باتخاذ قراراتها وفق المذهب الحنفي. ومع ذلك، يُفضل ــ في رأي الباحثين ــ أن تختار الهيئة في حالة اختلاف الآراء، الرأي الذي تراها راجحًا أو أكثر تقديرًا وفقًا للأدلة الشرعية. إذا لم يكن هناك حكم متفق عليه بين الفقهاء بخصوص المسألة، تقوم الهيئة باتخاذ قرارها بناءً على اجتهادها، باستنارتها بآراء المجامع الفقهية ومقرراتها، وكذلك الندوات العلمية والمؤتمرات. يُعتبر هذا الأسلوب مناسبًا وعادلاً لتحديد حقيقة المسألة المعنية.

وتحاول الهيئة الشرعية وتسعى إلى وضع خريطة عملية منظمة تهدف إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جميع العمليات المصرفية في البنك الإسلامي الأفغاني. تهدف هذه الخريطة إلى جعل الأحكام الشرعية هي المبدأ الحاكم، حيث تتأكد الهيئة من موافقة الأعمال المصرفية على مبادئ الشريعة، وتعديل أي عمل يتعارض معها إذا كان قابلاً للتعديل، وترفضه إذا كان غير قابل للتعديل، وتُقدم البديل عن التعامل المرفوض ما أمكن[45].

خامسًا: أعمال هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني

إنّ المهام التي تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني متعددة، حيث تشمل مراقبتها لجميع الأنشطة المصرفية التي يمارسها البنك في تطبيقاته المصرفية. تعتبر الهيئة الشرعية الوسيط بين عملاء البنك وبقية موظفي هذه المؤسسة المالية الإسلامية. والمهام التي يجب أن تقوم بها الهيئة هي:

قيام هيئة الرقابة الشرعية بإصدار الفتوى: ويتجلى هذا الدور من خلال وضع إجراءات واضحة لإصدار الفتاوى المتعلقة بشرعية الخدمات المصرفية، وتوضيح المنتجات الشرعية التي يقدمها البنك لموظفيه وعملائه. وتقوم الهيئة بطرح الأسئلة واختيارها، وتقديم المساعدة للقطاعات المختلفة في توجيه أسئلتها إلى هيئة الفتوى لضمان الحصول على إجابات دقيقة. كما تتحمل الهيئة مسؤولية التحقق من التزام قطاعات المصرف بالفتاوى المقدمة عليه، وهل تم بتنفيذها، أم أنها بصدد التطبيق في المصرف؟

قيام الهيئة بتجميع فتاويها: جمعت الهيئة الشرعية فتاويها، وتعد هذه الفتاوى وثيقة رسمية ومرجعية شرعية، ويكون من الالتزام الضروري للهيئة الرجوع إليها والالتماس لها عند الحاجة. إذ تشكل هذه الوثيقة مصدرًا مهمًا للتوجيه واتخاذ القرارات الشرعية.

[45] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع الدكتور بخت الرحمن عثماني عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني في يوم الخميس تاريخ 2023/08/17.

متابعة الهيئة الشرعية تنفيذ فتاواها مع وضع خطة للتدقيق: تقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ فتاواها من خلال المراقبة اللازمة التي تمارسها الهيئة الشرعية، بالإضافة إلى التطبيق العملي في جميع قطاعات المصرف. أما بالنسبة لوضع خطة للتدقيق، فتتضمن هذه الخطة مجموعة من المستندات والإجراءات الضرورية التي تشمل كل أنشطة المصرف.

اجتماعات الهيئة وقيامها لفصل المنازعات وقطع الخصومات: وفي هذه الاجتماعات، بالإضافة إلى إقرار السياسات الاستثمارية للبنك، تقوم الهيئة الشرعية بمناقشة ودراسة كل المستجدات والتطورات. ومن بين المهام الحيوية الهامة التي تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني هو التدخل في حل النزاعات الناشئة بين البنك وزبائنه أو بين البنك وموظفيه. وفي حال عدم قدرة الهيئة الشرعية على حل النزاع، سيتم تحويل هذا النزاع إلى المحكمة. قيام الهيئة بعمليات المراجعة: وتتم هذه المراجعة بهدف إجراء جميع أعمال المصرف ومعاملاته اليومية للتحقيق من التزام البنك بتعهداته الشرعية بحيث تكون جميع أعماله المصرفية متوافقة مع المعايير الشرعية[46].

من المعلوم أنّ عمليات المراجعة تشتمل على مقارنة العقود الشرعية بالعقود المحظورة، بالإضافة إلى شرح المنتجات الشرعية التي يُقدمها المصرف لموظفيه وعملائه، ويتم ذلك من خلال:

أ. فحص العقود المعمولة في البنك مع ملاحظات المستشار الشرعي للبنك ومقارنة العقود الشرعية بالعقود المحظورة المحرمة للتأكُد من مطابقتها للمعايير والضوابط الشرعية المعمول بها.

ب. إبرام العقود الشرعية في كافة أنشطة البنك الإسلامي، ومنع العقود غير المشروعة وطمأنة العملاء بأنّ معاملاتهم المصرفية في هذا البنك مشروعة. فالهيئة الشرعية ملزمة بطمأنة المتعاملين بأنّ المعاملات التي يقومون بها ليست غير الشرعية، وهذا سوف يشجع الناس على القيام بالمعاملات المالية في هذا المصرف[47].

وبالتالي، يظهر أنّ دور الهيئة الشرعية لا يقتصر على الأنشطة المشار إليها سابقًا، بل يتجاوزها ليشمل مهامًا ذات فعالية أكبر. يتضمن ذلك توجيه جهودها نحو تعليم وتدريب الكوادر الوظيفية، بهدف تعزيز فهمهم لفلسفة الأعمال البنكية والاقتصاد الإسلامي الناشئ عن مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: تقييم الرقابة الشرعية في التجربة الماليزية ونتائج الدراسة الميدانية

يهدف هذا المطلب إلى شرح تقييم الرقابة الشرعية في التجربة الماليزية ونتائج الدراسة الميدانية. يظهر بوضوح أنّ عملية تقييم الرقابة الشرعية في جميع المصارف الإسلامية في ماليزيا هي عملية شاملة للغاية. والبحث والمناقشة في تفاصيل هذا الموضوع خارجان عن نطاق هذا المطلب، ولذلك، يكفي أن نقوم بتقييم هيئة الرقابة الشرعية في التجربة الماليزية في إطار

[46] المصدر نفسه.

[47] المصدر نفسه.

بنك إسلام ماليزيا وبعض المصارف الإسلامية الأخرى. ويتم التركيز على بنك إسلام ماليزيا، الذي يُعتبر تاريخيًا أول بنك إسلامي تأسس في ماليزيا. بدأ هذا البنك عملياته المصرفية بموجب قانون الصيرفة الإسلامية في عام 1983م، وقد منحت السلطات الإشرافية والرقابية هذا البنك فترة تجريبية خاصة نظرًا لكونه البنك الأول من نوعه في البلاد. على مدى السنوات العشر الأولى، لم يسمح لأي مصرف إسلامي آخر بالدخول إلى السوق[48]. ولذلك، يعتبر هذا البنك من أقوى المصارف الإسلامية في هذا البلد. وسوف يتناول الباحثون المسائل المتعلقة بهذا المطلب على النحو التالي:

أولا: تقييم الأداء الإداري للهيئة الشرعية للمصارف الإسلامية الماليزية

يختلف الهيكل الإداري للهيئة الشرعية من بنك إلى آخر. وأما الهيكل الإداري للهيئة الشرعية في بنك إسلام الماليزي فيتكوّن من نخبة من الخبراء من بينهم المدير العام والعضو المنتدب، الذي تكون مهمته وضع إستراتيجيات طويلة المدى بالإضافة إلى مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ سياسة البنك الإسلامي الماليزي، وإذا كان هناك بعض نقاط الالتقاء بين بنك إسلام الماليزي، وبين بقية المصارف الإسلامية الماليزية، فإنّ البنك الإسلامي الماليزي يتفرد بوجود الإدارة العامة للاستثمار، والتي هي إدارة متخصصة فيما يستثمره البنك الإسلامي الماليزي في كل ولايات ماليزيا[49].

ومن خلال الأنشطة المصرفية التي يقدمها بنك إسلام الماليزي أصبح هذا المصرف قدوة ونموذجًا للمصارف الإسلامية في ماليزيا، وذلك لتميزه بالقدم، حيث إنّ تأسيسه التاريخي كان في عام 1983م، وهذا ما يميزه عن غيره من المصارف الإسلامية الماليزية نظرًا لعمر تأسيسه، ومن حيث إنه تم الترخيص له بوصفه أول بنك إسلامي مُنح مزاولة الأعمال المصرفية بموجب قانون الخدمات المصرفية الإسلامية الماليزي لعام 1983م[50].

نعم، نسلم بأنّ المصارف والمؤسسات تقاس بأعمالها لا بأعمارها، ولكن من الواضح أنّ جهود بنك إسلام الماليزي في تقديم خدمات مصرفية قوية ونظامه المالي منضبط وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية مما جعله نموذجًا للاقتصاد الإسلامي المتطور، لكن هذا التطور لا يبرؤه من مسؤولية التطبيقات الخاطئة في المنتجات التي يطبقها، كجوازه بيع العينة، وجواز بيع الدين[51].

---

[48] الدكاش مهند عبد المنعم، "الهيئة الشرعية العليا وأثرها على المصارف الإسلامية: دراسة على بعض النماذج في الدول الإسلامية"، (بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 2018م)، ص148.

[49] إدريس، **الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا وبنك إسلام الماليزي**، ص254.

[50] أنظر: زكريا، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ماليزيا نموذجًا**، ص264.

[51] إدريس، **الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا وبنك إسلام الماليزي**، ص254.

في الواقع، يختلف عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية، وهذه المسألة تتعلق بحجم أعمال المصارف الإسلامية ومصالحها. ولذلك، يبلغ عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الراجحي خمسة[52]، بينما يبلغ عدد أعضاء هذه الهيئة في بيت التمويل الكويتي بماليزيا ثلاثة من خارج ماليزيا، فضلاً عن مراقبين شرعيين محليين، ووعاظ من داخل ماليزيا[53].

وتتكوّن الهيئة الشرعية في بنك إسلام الماليزي من أربعة أعضاء، كلهم من داخل ماليزيا، وكلهم من علماء الشريعة الإسلامية. ويتميز بنك إسلام الماليزي عن بقية المصارف الإسلامية الماليزية، بإشراكه في اجتماعاته الدورية من له إلمام بالقانون والشريعة، ومن له إلمام أيضًا بالاقتصاد والشريعة. هذا فضلاً عن استعانة الهيئة عند مداولة المواضيع الشائكة بالخبرات الفنية المختلفة الموجودة بالبنك[54]. أما أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك المركزي الماليزي فيبلغ عددهم تسعة، كلهم من داخل ماليزيا[55].

ثانيًا: كيفية تعيين أعضاء الهيئة الشرعية وتحديد عددهم في بعض المصارف الإسلامية في ماليزيا

من الواضح أنه ورد في معيار الضبط الأول أنه يجب على كل مصرف أو مؤسسة أن يكون لها هيئة رقابة شرعية يعينها المساهمون في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية، وذلك وفق توصية تصدر من مجلس الإدارة، على أن تقوم المؤسسة والهيئة بترتيب شروط الارتباط الأخرى، وأن توضع الشروط المتفق عليها في خطاب التعيين، كما يجب على المؤسسة أن تنص في خطاب تعيين الهيئة على أنّ المؤسسة تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[56].

وأما في القوانين، فقد نص بعضها على الجهة التي تُعيّن هيئة الرقابة الشرعية كالتجربة الماليزية والكويتية، حيث ورد في إطار الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي أنّ مجلس الإدارة يقوم بتعيين أعضاء الهيئة الشرعية بناءً على ترشيح لجنة الترشيحات التابعة للمجلس[57].

---

[52] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع الدكتور أشرف شرف الدين، أستاذ مشارك في معهد المصرفية والتمويل الإسلامية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وعضو هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الراجحي بماليزيا في يوم الخميس تاريخ 2023/03/09م.

[53] إدريس، **الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا وبنك إسلام الماليزي**، ص251.

[54] المصدر نفسه، ص255.

[55] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع الدكتور محمد صبري زكريا، رئيس قسم الفقه وأصول الفقه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ورئيس هيئة الرقابة الشرعية في Amanah Investment Berhad في يوم الاثنين تاريخ 2023/05/06م.

[56] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية**، معيار رقم 1 تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها، المادة 3.

[57] Bank Negara Malaysia, *Sharia Governance Framework for Islamic Financial Institutions*, Appendix 2.

وورد في القانون الكويتي: "تشكل في كل بنك إسلامي هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال البنك لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، تعينهم الجمعية العامة للبنك"[58].

وفيما يتعلق بعدد أعضاء الهيئة الشرعية، فلا يمكن تعيين عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في التجربة الماليزية؛ لأنّ ذلك يعتمد على الحاجة أو على مدى حدود الخدمات المطلوبة، ولكن قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأن يكون هناك ثلاثة أعضاء على الأقل، وقد أوصى البنك المركزي الماليزي بذلك أيضًا. والحكمة في ذلك، أنّ المراقب الشرعي الوحيد في المصرف لا يمكن استيعابه لكل أنشطة المصرف لتعقيد المعاملات الحديثة والمسائل الشرعية الحالية. وأيضًا هو لا يؤمن على استقلاليته من ضغط الإدارة وتأثيراتها. وكثرة الأعضاء يؤدي إلى التركيز في الموضوع وإحكام الاجتهاد بالمناقشات والإمعان في المسألة وترجيح آراء الأغلبية فيها وزيادة الثقة من المتعاملين، وبالتالي معرفة الحكم الشرعي في الموضوع. لذا فمن المهم جداً القيام بدراسة مفصلة ودقيقة عند تعيين واختيار أعضاء الهيئة الشرعية، حتى يكون الأعضاء مكملين لبعضهم البعض من حيث الخبرة والمعرفة والتأهيل العلمي ليضمن فعالية الهيئة للمؤسسات المالية وللحفاظ على سلامتها[59].

وفي الواقع، يختلف عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية، كما تختلف طريقة تعيين واختيار أعضاء الهيئة الشرعية في هذه المصارف الإسلامية أيضًا. وعلى سبيل المثال: في حال اختيار عضو الهيئة الشرعية لقيام فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا فإنّه سيرفع أمر تعيينه ويقترح على الهيئة الشرعية العليا للبنك المركزي الماليزي والإدارة العامة لبيت التمويل الكويتي، وفي حال موافقة البنك المركزي الماليزي والإدارة العامة لبيت التمويل الكويتي على هذا الأمر، سيتم تعيين هذا الشخص كعضو في هيئة الرقابة الشرعية في هذا البنك. ولذلك، فمن الواضح أنّه لن يتم تعيين الهيئة الشرعية لهذا البنك إلاّ بعد موافقة الهيئة العليا للبنك المركزي الماليزي والإدارة العامة في الكويت[60].

وحصيلة الكلام، أنّ ما يمكن الحصول عليه من مسألة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في "فرع بيت التمويل الكويتي" بماليزيا، هو أن تعاملات البنك المركزي الماليزي مع البنوك الأجنبية في مسألة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إما أن تكون بهذه الطريقة أو ما شابه ذلك.

أما كيفية تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية فتثبتها اللوائح التي أصدرتها الهيئة القانونية لمراقبة تنظيم سوق الأوراق المالية الماليزية، والتي ذكرت في اختيار صفة المراقب الشرعي، أن يكون ذا سمعة طيّبة،

---

[58] البنك المركزي الكويتي، قانون البنوك الإسلامية، (رقم 2003/30م)، المادة 93.

[59] أنظر: لال الدين، "الحوكمة المتوافقة مع الشريعة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية"، **إسراء**، ص34-35.

[60] إدريس، **الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا وبنك إسلام الماليزي**، ص253.

وأن يحمل مؤهلات علمية، وعلى علم وفهم قوي بفقه المعاملات المالية الإسلامية، ومقاصده الشرعية، وأن يكون لديه خبرة سابقة في مؤسسات مالية إسلامية[61].

وفي بنك إسلام الماليزي تنظر الهيئة الشرعية أولاً في تعيين عضو الهيئة بما لديه من توفر الخبرات العملية والتي لا تقل عن ثلاث سنوات في العمل المصرفي، ثم يرفع البنك أمر تعيينه إلى الهيئة الشرعية العليا في البنك المركزي الماليزي، ولا يتم التعيين إلا بموافقة من البنك المركزي الماليزي (Central Bank of Malaysia)، وموافقة البنك المركزي الماليزي لا يتم إلا بموافقة وزير المالية الماليزية[62]. ويجب على البنك المركزي الماليزي أن يُوافق خطِّيًا على هذا الطلب[63]. لقد يتأثر الوضع التنظيمي لهيئة الرقابة الشرعية المتعلق بالتعيين والعزل والإقالة بالهيئة الشرعية العليا في التجربة الماليزية، حيث نص القانون الماليزي على أنّ التعيين يجب أن يكون خاضعًا لموافقةٍ مكتوبةٍ من البنك المركزي الماليزي[64]، وأنّ الإقالة التي يجب أن تصدر من مجلس الإدارة أو الاستقالة التي يقدمها أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يجب أن يُخطَر بها البنك المركزي الماليزي خلال أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ صدورها، وتكون خاضعةً لموافقة البنك المركزي والهيئة الشرعية العليا[65].

ويرى الباحثون، أنّ هذا التدخل والنفوذ للبنك المركزي الماليزي في مسألة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية الماليزية يدل بوضوح على وجود حوكمة شرعية فعالة للبنك المركزي الماليزي على هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية الماليزية، مما يؤدي ذلك إلى الاستقلال التام لهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

ثالثًا: اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية

يجب أن تعقد الهيئة الشرعية اجتماعات منتظمة وأن تشارك فيها بشكل منظم. وتعقد كل هيئة رقابة شرعية في المصارف الإسلامية اجتماعاتها حسب حجم وكثافة عملها. في أغلب الأحيان تجتمع الهيئة الشرعية في مقر الجهة المعنية (المصرف أو المؤسسة) بصفة دورية منتظمة، وعلى الأكثر مرة واحدة في الشهر، ويجوز لها أن تعقد بعض اجتماعاتها خارج تلك الجهة أو في أحد فروعها.

---

[61] المصدر نفسه، ص256.

[62] المصدر نفسه، ص256.

[63] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع الدكتور أشروف شرف الدين، أستاذ مشارك في معهد المصرفية الإسلامية والتمويل في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وعضو هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الراجحي بماليزيا في يوم الخميس تاريخ 2023/03/09م.

[64] Bank Negara Malaysia, *Islamic Financial Services Act*, section 31.

[65] Bank Negara Malaysia, *Sharia Governance Framework for Islamic Financial Institutions*, paragraph 3.8 of part 2.

وقد أثبتت التجربة العملية في البنك المركزي الماليزي أنّ الهيئة الشرعية يجب أن تعقد اجتماعاتها مرة واحدة على الأقل كل شهرين. ويجب الإفصاح عن عدد الاجتماعات التي قامت بها الهيئة الشرعية خلال العام في التقرير السنوي، كما يجب الإفصاح عن عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو. ويجب ألا يقل الحد الأدنى لعدد الأعضاء المشاركين في كل اجتماع عن الثلثين على أن يكون أغلب الثلثين من الأعضاء الذين يمتلكون خلفية شرعية. وفي عملية اتخاذ القرار، يجب أن يتم اتخاذ القرارات على أساس ثلثي الأعضاء الحاضرين، على أن يكون ثلثا الناخبين من الحاضرين ممن لديهم خلفية شرعية[66]. وتكون آلية اتخاذ القرار فيه بالإجماع أو الأغلبية، ويتولى رئيس الهيئة إدارة الاجتماعات، وفي حالة غيابه ينوب عنه عضو آخر[67].

وفي معظم المصارف الإسلامية الماليزية يظهر اختلاف واضح في عدد مرات اجتماعات الهيئة الشرعية المنتظمة. على سبيل المثال: في "فرع بيت التمويل الكويتي" بماليزيا، يُعقد اجتماع الهيئة الشرعية مرة كل ثلاثة أشهر. وهذا بخلاف اجتماع الهيئة الشرعية في بنك إسلام الماليزي الذي يُعقد بشكل دوري ومرتين في السنة في مقر رئاسة البنك الإسلامي الماليزي إلا إذا اقتضى الأمر بخلاف الموعد المحدد من اللجنة المخولة بتحديد الزمان والمكان، ويُعتبر هذا الاجتماع من الاجتماعات القانونية التي يجب أن يحضرها جميع أعضاء الهيئة الشرعية المعنيون. أما إذا كانت هناك حاجة ملحة فسيتم عقد اجتماعات أخرى حسب الضرورة والمسائل التي تطرأ مرةً في كل شهرين، وتُعقدها الهيئة الشرعية خارج الجهة المعنية في مكان وزمان آخر وتكون هذه الاجتماعات بطريقةٍ استثنائية[68].

رابعًا: خطة الهيئة الشرعية وآلية عملها في المصارف الإسلامية الماليزية

من الواضح أن هناك إطارًا شرعيًا منتظمًا في جميع المصارف الإسلامية في ماليزيا لفحص المعاملات المالية والخدمات المصرفية، بهدف ضمان شفافية الخدمات المصرفية. تم تعزيز الجانب التنظيمي للهيئة الشرعية، وتم إدخال مبادرات تتعلق بحوكمة عمل هيئة الرقابة الشرعية في هذه المصارف، مما يعكس التزامها بتحسين وتطوير القوانين واللوائح لضمان تنفيذ المعاملات بطريقة مطابقة للقوانين الشرعية[69].

---

[66] سعيد بوهراوة وحليمة بوكروشة، "حوكمة المؤسسات المالية: تجربة البنك المركزي الماليزي"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، (الجزائر: جامعة ورقلة، العدد 02، 2015م)، ص118.

[67] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع الدكتور محمد صبري زكريا رئيس قسم الفقه وأصول الفقه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ورئيس هيئة الرقابة الشرعية في Amanah Investment Berhad في يوم الاثنين تاريخ 2023/05/06م.

[68] أنظر: إدريس، **الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أنموذج فرع بيت التمويل الكويتي بماليزيا وبنك إسلام الماليزي**، ص253-256.

[69] محمد مهيمن، **هيئة الرقابة الشرعية ودورها في بنك إسلام وماي بنك الإسلامي: دراسة مقارنة تقويميَّة**، (رسالة ماجستير في الفقه وأصوله في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، 2019م).

والمقصود بآلية عمل الهيئة الشرعية هي تفعيل دور الرقابة الشرعية في الاجتماعات الدورية التي يُعقدها الهيئة، بهدف مناقشة النقاط المتعلقة بطبيعة عمل المصارف الإسلامية. يجب أن تكون خطة الهيئة الشرعية وآلية عملها جزءًا من إطار قواعد عملية محددة، مما يساهم في تمكين الهيئة من أداء مهامها بكفاءة. تلتزم الهيئة الرقابية في مهمتها الإشرافية في معظم المصارف الإسلامية الماليزية باتباع الخطوات التالية:

تقوم الهيئة الشرعية بدراسة حكم المسألة المستفسر عنها بدقة وشمول دراسة وافية من جميع جوانبها الشرعية، حيث تحلل أحكامها الشرعية وتفحص جوانبها الاقتصادية والقانونية، للوقوف على حقيقة حكم المسألة. تعتمد الهيئة في ذلك على استشارة خبراء متخصصين في العلوم الشرعية والاقتصاد والقانون، بالإضافة إلى الاستفادة من خبراء المصارف الإسلامية ذوي الخبرة في هذا المجال. يتم الاعتماد أيضًا على ما ورد في كتب الفقه بشأن المعاملات المالية، والمنتجات المصرفية، مع مراعاة أسس التشريع واستنباط الأحكام والمقاصد الشرعية. تسعى الهيئة الشرعية إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع نشاطات المصرف، وتقوم بالرصد المستمر والمراقبة للتأكد من توافق هذه الأعمال مع الشريعة الإسلامية. في حالة التعارض تقوم الهيئة بالمراجعة والتعديل إذا كان ذلك ممكنًا، وإذا كان التعديل غير ممكن ترفض الهيئة هذا النوع من التعاملات، وتقدم البديل الشرعي عن التعامل المرفوض ما أمكن. وبالتالي، تحرص الهيئة الشرعية دائمًا على مراقبة أنشطة المصرف وتقديم النصح لإدارة البنك.

إذا كان في الموضوع المطروح المستفسر عنه حكم شرعي متفقٌ عليه بين الفقهاء بالجواز أو المنع تعتمده الهيئة الشرعية وتأخذ به. وفي حال تباين آراء الفقهاء في الموضوع، تقوم الهيئة باختيار الرأي الذي تراه راجحًا، وإذا لم يتبيّن للهيئة رأي راجح أو قول فقهي يفوق الأقوال الأخرى، تلجأ الهيئة إلى مذهب الإمام الشافعي، نظرًا لكونه المذهب الرسمي في ماليزيا، وإذا لم يكن في المسألة المطروحة حُكم من الفقهاء المتقدمين، تعتمد الهيئة وتأخذ فيه اجتهادها الشخصي، باستنارتها بآراء وقرارات المجامع الفقهية وندوات العلم والمؤتمرات الدينية، بهدف التوصل إلى قرار يستند إلى المصادر الشرعية والفقهية المعتبرة[70].

[70] مقابلة الشخصية مع الأستاذ الدكتور محمد أكرم لال الدين، المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسراء)، وعضو المجلس الاستشاري لبنك نجارا ماليزيا، وعضو المجلس الشرعي في البنك المركزي الأفغاني في يوم الأربعاء تاريخ 2023/09/20م.

خامسًا: مهام الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية

جاء في معيار الضبط الأول الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ما نصّه: "يُعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكُّد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة"[71].

ويستنبط من خلال نص المعيار أنّ المهام الرئيسة لهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية تتخلص في مهمتين، وذلك فيما يلي:

الأولى- إصدار الفتوى: وهو ما دل عليه نص المعيار: "توجيه نشاطات المؤسسة" إذ التوجيه إنما يكون من خلال الإفتاء والنظر في شرعية جميع المعاملات المصرفية والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، وبديهي أنّ تلك القرارات الصادرة من الهيئة الشرعية تكون ملزمةً للمصرف.

والثانية- الرقابة والتدقيق على جميع أنشطة المصرف وعملياته: وهو ما دل عليه نص المعيار: "ومراقبتها والإشراف عليها" فلا تكتفي الهيئة الشرعية بالفتوى، وإنما لابد للإفتاء من جزئية مكملة له وهي التأكُّد من تطبيق تلك الفتوى من خلال التدقيق على أنشطة المصرف وأعماله[72].

أورد إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا ضمن مهام هيئة الرقابة الشرعية في المادة (32) من القانون 759: قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013م ما نصه: "يجب أن يكون لدى الهيئة الشرعية وكل عضو فيها: الواجبات والمهام المذكورة في أيّ معايير يُحدِّدها البنك المركزي بموجب المادة 29 (2) (أ) (i)[73].

وحصيلة الكلام أن المهام الرئيسة للهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية تتخلص فيما يلي:

1. الموافقة على كافة السياسات والإجراءات للتأكد من أنها لا تحتوي على أي عنصر لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2. المصادقة بعد التحقيق من صحة جميع الوثائق (المستندات) ذات الصلة، والتأكد من صحة الشروط الواردة فيها والآليات المصاحبة للمنتج كالتسويق والإعلان والكتيبات التوضيحية المستخدمة لوصف المنتجات والرسوم الموضوعة وغير ذلك.

---

[71] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية**، معيار رقم 1 تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها، المادة 2.

[72] الدكاش، **الهيئة الشرعية العليا وأثرها على المصارف الإسلامية: دراسة على بعض النماذج في الدول الإسلامية**، ص81.

[73] قوانين ماليزيا – القانون 759: قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، الفصل الرابع، المادة 32، ص51.

3. تقييم الأعمال التي تقوم المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي بها وتقديم المشورة؛ لضمان أن أعمال المصرف وشؤونه وأنشطته تتوافق مع الأحكام الشرعية، الذي يشكل جزءًا من واجبات الهيئة الشرعية في تقييم التوافق مع الشريعة الإسلامية في التقرير السنوي.
4. مساعدة الأطراف ذات الصلة بالمسائل الشرعية كالمستشار القانوني، ومدقق الحسابات وغيرهم.
5. تقديم رأي شرعي مكتوب في المسائل التي تكون قيد المداولة مع الهيئة الشرعية العليا، وكذلك عند تقديم طلب للموافقة على طرح أي منتج جديد للمؤسسة المالية الإسلامية.
6. وجوب الامتثال دومًا للسياسات والإجراءات الداخلية التي تتَّبعها هذه المؤسسات المعتمدة لتطبيق المعايير التي حدَّدها البنك المركزي الماليزي بموجب البندين (1) أو (2) من المادة (29) من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013[74].

ومن هنا يبدو أنّ القانون في ماليزيا أدخل هيئة الرقابة الشرعية في جميع جوانب المؤسسة، سواء ما يتعلق بإعداد أوراق العمل والوثائق والعقود والاتفاقيات أو الأنشطة المتعلقة بالتسويق والإعلان وغيرها، وحتى علاقة المؤسسة مع البنك المركزي الماليزي والهيئة الشرعية العليا.

المطلب الثالث: المقارنة التقويمية بين هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية

يشكل إجراء المقارنة التقويمية بين البنك الإسلامي الأفغاني والبنوك الإسلامية الماليزية تحديًا بالنظر إلى حداثة تأسيس البنك الأفغاني والتمتع به بموقف يمكن وصفه بأنه في مرحلة الطفولة مقارنة بالبنوك الماليزية الأكثر نضجًا. ومع ذلك، سيُعقد الباحثون في هذا المطلب مقاربة مختصرة بين هذه المؤسسات المالية.

من خلال هذا المطلب، يقوم الباحثون برصد نقاط التشابه والاختلاف بين هذه الهيئات، في أداء مهامها، وذلك فيما يلي:

1. يتمثل التشابه النسبي في القضايا التي تطرحها الهيئات الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية خلال اجتماعاتها الدورية في عدة نقاط، مثل: مراجعة اللوائح والمنشورات، والعقود المصرفية، وتحسين صياغتها وتطويرها، بالإضافة إلى مناقشة الدعاوي والمسائل الفقهية المقدمة من تلك المصارف وعملائها. كما يشمل التشابه مراقبة أداء الجهاز المصرفي ومعالجة المخالفات والعمل على تفاديها، وذلك من خلال التنسيق بين الهيئات العليا في البنوك المركزية الأفغانية والماليزية، وهيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في هذه

[74] Laws of Malaysia, *Islamic Financial Services*, Act 759, 2013, Appendix 4, p. 34,35.

البلاد. تُظهر الهيئات الشرعية أيضًا التزامًا مشتركًا بتنفيذ برامج الأمانة، وإعداد تقارير دورية تتعلق بنتائج الأعمال والإنجازات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، يتمثل التشابه في إعداد تقارير سنوية تقدمها الهيئات الشرعية لعرضها على الجمعية العمومية.

2. يوجد تشابه في تخصصات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية. يظهر هذا التشابه من خلال تكوين الهيئة الشرعية في هذه المؤسسات، حيث تتألف الهيئة من علماء الشريعة الإسلامية في جميع الحالات.
3. يظهر أن هناك اختلافات واضحة في عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية، حيث يتكون أعضاء الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني من ثلاثة أعضاء كلهم من داخل أفغانستان، ورئيس الهيئة مُدّته ثلاث سنوات لشغر هذا المنصب. بينما الهيئة الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية بعضها يتكون من ثلاثة أعضاء كمصرف الراجحي بماليزيا، كما يتكون أعضاء الهيئة الشرعية في فرع "بيت التمويل الكويتي" بماليزيا أيضًا من ثلاثة أعضاء كلهم من خارج ماليزيا، وفي بنك إسلام الماليزي تتكون الهيئة الشرعية من أربعة أعضاء كلهم من داخل ماليزيا، ورئيس الهيئة مُدّته سنة واحدة لشغر هذا المنصب.
4. يوجد تفاوت فاحش في الإلمام بمعرفة اللغات العلمية، حيث يظهر هذا الاختلاف بشكل ملحوظ في البنك الإسلامي الأفغاني، حيث يفهم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية اللغة العربية بشكل جيد، ولكن يفتقرون إلى مستوى كاف من الإلمام باللغة الإنجليزية. في المقابل، في العديد من المصارف الإسلامية في ماليزيا، يبرع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بإتقان كامل للغتين العربية والإنجليزية. لكن في بعض المصارف الإسلامية الأخرى في هذا البلد، فإنّ أعضاء الهيئة الشرعية يتقنون اللغة الإنجليزية أكثر من إتقانهم للغة العربية، وهذا ناتج عن عدم ممارسة اللغة.
5. ثَمَّة اختلافٌ في عدد الاجتماعات المنتظمة للهيئات الشرعية، حيث يتم عقد اجتماع الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني مرةً كل شهر، وهذا يتعارض مع جدول الاجتماعات في المصارف الإسلامية في ماليزيا. على سبيل المثال، تُعقد اجتماعات الهيئات الشرعية في فرع "بيت التمويل الكويتي" بماليزيا والمصرف الراجحي بماليزيا وماي بنك الإسلامي مرة كل ثلاثة أشهر[75]. وتُعقد الهيئة الشرعية في بنك إسلام الماليزي اجتماعها مرّتين في السنة. كما يتميز بنك إسلام الماليزي عن كافة المصارف الإسلامية في ماليزيا من خلال المشاركة في

[75] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع الدكتور أشرف شرف الدين، أستاذ مشارك في معهد المصرفية الإسلامية والتمويل في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وعضو هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الراجحي بماليزيا في يوم الخميس تاريخ 2023/03/09م.

اجتماعاته الدورية للأشخاص المطلعين على الشريعة والقانون والاقتصاد، ويستعين أيضًا عند مداولة المواضيع الشائكة بالخبرات العلمية والفنية المتنوعة المتوفرة في البنك.

6. وهناك تباين آخر يتعلق بخصوص المرجعية الشرعية بين الهيئات الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية. يظهر هذا التفاوت فيما يتعلق بالمدرسة الفقهية المعتمدة، حيث قررت الهيئة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني الاعتماد على المذهب الحنفي بشكل خاص كمرجعية لاتخاذ القرارات والاستشارة في المسائل الشرعية، ولم تأخذ بما ورد في جميع المذاهب الثلاثة الأخرى لأهل السنة والجماعة[76]. أما في المصارف الإسلامية الماليزية، فتم تخصيص المذهب الشافعي من قبل الهيئة الشرعية كمرجع لحكم المسائل الفقهية. ومع ذلك، يُسمح في حالة وجود خلافات فقهية بالرجوع إلى المذاهب السنية الثلاثة دون أي مانع.
7. يوجد فارق واضح في إجراء تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية، حيث يقوم البنك الإسلامي الأفغاني بتعيين أعضاء الهيئة الشرعية بموجب موافقة الهيئة الشرعية العليا في البنك المركزي الأفغاني؛ بينما يتم تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في معظم المصارف الإسلامية الماليزية بموافقة الهيئة الشرعية العليا في البنك المركزي الماليزي، ولا يتم هذا التعيين إلا بموافقة وزير المالية الماليزي.
8. أيضًا يشاهد هنا اختلاف آخر في اعتبار النشأة التاريخية والإنتاج، وذلك أنّ البنك الإسلامي الأفغاني يُعدُّ حديث النشأة حيث تأسس عام 2018/04/24م، ولم يتجاوز عمره ست سنوات، وله فروع في أكثر ولايات أفغانستان، كما أنّ له أنشطة تمويلية مبشرة بالنماء، بينما أنّ المصارف الإسلامية الماليزية لها تاريخ طويل، وعلى سبيل المثال: أنّ البنك الإسلامي الماليزي هو أول بنك إسلامي تأسس في ماليزيا، حيث ترجع بداية تأسيسه إلى عام 1983م، وهو يُعتبر رائد البنوك الإسلامية في ماليزيا، وله فروع في جميع ولايات ماليزيا، وللأفرع أنشطة مميزة على نطاق واسع داخل دولة ماليزيا. لذلك، فإنّ المصارف الإسلامية الماليزية أكثر موثوقية من البنوك الإسلامية الأخرى في العالم.

وفي نهاية المطاف، تفعيل التجربة الماليزية في مجال الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني يتطلب تبني نظام مالي قوي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويجب أن يكون هناك تفاعل مستمر بين الجهات المعنية والمتخصصين الشرعيين والاقتصاديين من الخبراء الماليزيين لضمان نجاح تطبيق التجربة الماليزية في مجال الرقابة الشرعية في أفغانستان.

[76] هذا الكلام مبني على المقابلة الشخصية مع الدكتور محمد يوسف سليم رئيس الخدمات المصرفية في البنك المركزي الأفغاني في يوم الخميس تاريخ 2023/09/07م.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

نحمد الله تعالى على ما وفقنا وألهمنا من كتابة هذه المقالة العلمية "واقع هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني: دراسة مقارنة مع التجربة الماليزية". قد توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة والمعلومات المتاحة والمقابلات الشخصية إلى النتائج التالية:

نتائج البحث

1. الرقابة لغة جاءت لمعان متعددة، وهي: الانتظار والترصد، الحفظ والرعاية، الحراسة، الإشراف، الأمانة. أما الرقابة اصطلاحًا فهي كما عرفها طارق المجذوب بأنها "هي عملية التحقق من مدى إنجاز الأهداف المبتغاة، والكشف عن معوقات تحقيقها، والعمل على تذليلها في أقصر وقت ممكن".
2. يتمتع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني بإتقان كامل للغة العربية، لكن ينقصهم الإلمام بشكل كامل وبصورة كاملة باللغة الإنجليزية التي أصبحت اليوم لغة المصارف الإسلامية في مستوى العالم. أما أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الماليزية، لديهم معرفة كاملة بأسرار اللغة العربية والإنجليزية.
3. كشف الباحثون عن الفرق في عدد أعضاء الرقابة الشرعية بين البنك الإسلامي الأفغاني والمصارف الإسلامية الماليزية، حيث يبلغ عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني ثلاثة أشخاص، بينما يبلغ عدد أعضاء الهيئة الشرعية في العديد من المصارف الإسلامية في ماليزيا باستثناء بيت التمويل الكويتي بماليزيا خمسة أو سبعة أو تسعة.
4. تناول الباحثون بيان المقارنة التقويمية بين هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني وبعض المصارف الإسلامية الماليزية. لقد رصد هؤلاء الباحثون من خلال هذه الدراسة الحالية أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الهيئات مؤكدًا أنّ هناك تشابهًا واختلافًا في أداء مهامهما. أما التشابه، فإنما يتحقق في تخصصات جميع أعضاء الهيئة الشرعية، حيث تشكلت الهيئة في جميع هذه المصارف من علماء الشريعة الإسلامية. أما الاختلاف، فإنما يتحقق في عدد اجتماعات الهيئة وعدد أعضائها.

توصيات البحث

تفعيل الرقابة الشرعية في التجربة الماليزية في البنك الإسلامي الأفغاني يتطلب اتخاذ تدابير متناسبة وفعالة لضمان التحقق من الامتثال للأحكام الشرعية الإسلامية. في هذا السياق، يمكن توجيه عدد من التوصيات لتعزيز الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الأفغاني، وهي كما يلي:

1. يوصي الباحثون البنك الإسلامي الأفغاني بضرورة إقامة علاقات وطيدة مع المجتمع الدولي وخاصة المصارف الإسلامية الماليزية حتى يتمكن من تبادل المعرفة والاستفادة من خبراتها في مجال الرقابة الشرعية في المصرفية الإسلامية. كما يوصي بدمج التقنيات المالية الإسلامية والابتكارات في الأنظمة المالية لتحسين كفاءة الرقابة الشرعية.
2. يوصي الباحثون البنك الإسلامي الأفغاني بتعيين ذوي الخبرة والتجربة في الشؤون المالية والمصرفية كأعضاء في هيئة الرقابة الشرعية، حتى يتمكنوا من أداء الواجبات والمهام الموكلة إليهم بشكل صحيح. كما ينبغي تطوير برامج تدريب متخصصة للكوادر الرقابية لضمان فهمها الجيد للقوانين والأصول الشرعية الماليزية وتطبيقها بفعالية، وأن تسهم في تعزيز فعالية هذه الهيئات.
3. يوصي الباحثون البنك الإسلامي الأفغاني باستخدام برامج التوعية العامة لجلب العملاء، كما ينبغي تطوير حملات توعية وتثقيف للمجتمع حول مبادئ الرقابة الشرعية وأهميتها في التجربة الماليزية.

References:

Arabic References:

Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). (n.d.). *Governance Standards for Islamic Financial Institutions: Standard No. 1 — Appointment, Composition, and Report of the Shariah Supervisory Board*, Article 3.

Al-Ba'li, A. H. M. (2004). *Effective Shariah Supervision in Islamic Financial Institutions*. Third World Conference on Islamic Economics, held at Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, 1425 AH.

Al-Dakkash, M. A. (2018). *The Higher Shariah Authority and Its Impact on Islamic Banks: A Study of Selected Models in Islamic Countries* (Doctoral thesis). International Islamic University Malaysia.

Al-Fairuzabadi, M. ibn Y. (2005). *Al-Qamus al-Muhit* (8th ed.), entry: "Raqaba". Beirut: Al-Risalah Foundation. (Original work published 1426 AH)

Al-Jurjani, A. ibn M. ibn A. (1985). *Dictionary of Definitions* (1st ed., I. Al-Abyari, Ed.). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Kafrawi, A. M. (1988). *Money and Banking in the Islamic System* (2nd ed.). Alexandria: Dar Al-Jami'at Al-Masriyyah. (Original work published 1408 AH)

Al-Majdhoub, T. (2002). *Public Administration: The Administrative Process, Public Functions, and Administrative Reform* (n.p.). Beirut: Al-Halabi Legal Publications.

Al-Razi, A. ibn F. (1999). *Mu'jam Maqayis al-Lughah* (Dictionary of Linguistic Measures). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah. (Original work published 1420 AH)

Al-Tufi Ahmad, A. M. (2013). *Shariah Supervision in Islamic Banks between Reality and Aspiration* (1st ed.). Cairo: Dar Al-Fikr wa Al-Qanun for Publishing and Distribution.

Al-Zabidi, M. ibn M. M. (1966). *Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus* [The Crown of Pearls from the Jewels of the Dictionary] (n.p.). Beirut: Dar Libya for Publishing and Distribution. (Original work published 1386 AH)

Ashraf, S. (2023, March 9). *Personal Interview*. Associate Professor, Institute of Islamic Banking and Finance, International Islamic University Malaysia; Member, Shariah Supervisory Board, Al Rajhi Bank Malaysia.

Bahjat, M. F. (1994). Toward Standards for Shariah Supervision in Islamic Banks. *Journal of Islamic Economic Research*, 3(2).

Bakhtur Rahman Usmani. (2023, August 17). *Personal Interview*. Member, Shariah Supervisory Board, Islamic Bank of Afghanistan.

Bin Ghazali, M. M. (2019). *The Shariah Supervisory Board and Its Role in Bank Islam and Maybank Islamic: A Comparative Evaluative Study* (Master's thesis). International Islamic University Malaysia.

Bouharwa, S., & Boukroucha, H. (2015). Governance of Financial Institutions: The Experience of the Central Bank of Malaysia. *Algerian Journal of Economic Development*, (2), University of Ouargla, Algeria.

Central Bank of Kuwait. (2003). *Islamic Banks Law*, Law No. 30/2003, Article 93.

Dawood, H. Y. (1996). *Shariah Supervision in Islamic Banks* (1st ed.). Cairo: International Institute of Islamic Thought.

Fawzi, H. (1987). *Principles of Public Administration and Their Application in Lebanese Administration* (2nd ed.). Beirut: Al-Risalah Foundation.

Hammad Hamza, A. K. (2006). *Shariah Supervision in Islamic Banks* (1st ed.). Amman: Dar Al-Nafaes.

Ibn Manzur, M. ibn M. (1999). *Lisan al-Arab*, root entry: "Raqaba" (2nd ed.). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Lal al-Din, M. A. (2023, September 20). *Personal Interview*. Executive Director, International Shari'ah Research Academy (ISRA); Member, Shariah Advisory Council of Bank Negara Malaysia; Member, Shariah Council, Afghanistan Central Bank.

Lal al-Din, M. A. (n.d.). *Shariah-Compliant Governance and Its Applications in Islamic Banks*. ISRA, pp. 34–35.

Mahmoud Idris, M. M. A. (2014). *Shariah Supervision in Islamic Financial Institutions: A Case Study of Kuwait Finance House Malaysia and Bank Islam Malaysia* (1st ed.). Islamic Science University of Malaysia. (Original work published 1435 AH)

Mish'al, A. A. B. (2004). *External Shariah Audit Strategy: Concepts and Operational Mechanisms*. Fourth Conference of Shariah Boards of Islamic Financial Institutions, Bahrain.

Muhammad Sabri Zakaria. (2023, May 6). *Personal Interview*. Head of the Department of Fiqh and Usul al-Fiqh, International Islamic University Malaysia; Chair, Shariah Board of Amanah Investment Berhad.

Muhammad Yousuf Salim. (2023, September 7). *Personal Interview*. Head of Islamic Banking, Afghanistan Central Bank.

Muhibullah Sharif. (2023, August 13). *Personal Interview*. Shariah Advisor, Islamic Bank of Afghanistan.

Shuwaydah, A. D. (2003). The Role of the Shariah Supervisory Board in Islamic Banks in the Gaza Strip. *Islamic University Journal*, 11(2).

Shubaki, O. (1989). *Studies and Research on the Principles of Oversight of Public Administration in Jordan* (n.p.). Amman: Institute of Public Administration.

Zakaria, M. S. (2007). *Liquidity Management in Islamic Banks: The Case of Malaysia* (Doctoral thesis). International Islamic University Malaysia, p. 130.

Zaidan, A. K. (1989). *Introduction to the Study of Islamic Shariah* (11th ed.). Beirut: Maktabat Al-Risalah. (Original work published 1410 AH)

Zaeir, M. A. H. (1996). The Relationship between Shariah Supervision and Financial Supervision. *Islamic Economics Journal*, (182), Year 15, Muharram 1416 AH / May–June 1996, Part 1.

English References:

Bank Negara Malaysia. (2013). *Islamic Financial Services Act 2013* (Act 759), Section 31. Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.

Bank Negara Malaysia. (2019). *Shariah Governance Framework for Islamic Financial Institutions*, Paragraph 3.8, Part 2. Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.

Bank Negara Malaysia. (2019). *Shariah Governance Framework for Islamic Financial Institutions*, Appendix 2. Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.

Laws of Malaysia. (2013). *Islamic Financial Services Act 2013* (Act 759), Appendix 4, pp. 34–35. Kuala Lumpur: Percetakan Nasional Malaysia Berhad.